

تحرك عاجل

سجين في الحبس الانفرادي يُضرب عن الطعام

بدأ أحمد أمين غزالي أمين إضرابًا عن الطعام، في 9 مارس/آذار 2017، احتجاجًا على احتجازه داخل الحبس الانفرادي، منذ مايو/أيار 2016، حين أصدرت محكمة عسكرية عليه حكمًا بالإعدام. ومن المقرر أن يتحدد موعدًا لجلسة استئناف الحكم. فإذا ما رُفض الاستئناف، سيُنفذ حكم الإعدام بحقه في أية لحظة.

بدأ أحمد أمين غزالي أمين، في 9 مارس/آذار 2017 إضرابًا عن الطعام، للمطالبة بإنهاء حبسه الانفرادي الذي استمر لفترة مطولة؛ إذ لا يزال مُحْتَجَزًا داخل الحبس الانفرادي منذ مايو/أيار 2016، حين أصدرت محكمة عسكرية حكمًا بالإعدام بحقه، إلى جانب سبعة متهمين آخرين، في القضية رقم 174 لعام 2015 (والمعروفة إعلاميًا بالقضية خلية العمليات المتقدمة)؛ وذلك بعد اتهامهم بالانتماء إلى جماعة محظورة (جماعة "الإخوان المسلمين")، وحيازتهم أسلحة نارية ومتفجرات، والحصول على معلومات عسكرية سرية دون تصريح.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، تقدم أحمد أمين غزالي أمين، وخمسة متهمين في القضية ذاتها، بعريضة لاستئناف حكم إدانتهم. ومن المزمع الآن أن تُحدد "المحكمة العسكرية العليا" موعدًا لجلسة الاستئناف. ففيما مضى، رفضت "المحكمة العسكرية العليا" طلبات الاستئناف المقدمة في القضايا التي تنظرها المحاكم العسكرية، دون أن تعقد أي جلسة. فإذا لم يُقبل طلب الاستئناف، سيُنفذ حكم الإعدام بحقهم في أية لحظة.

أجبر أحمد أمين غزالي أمين، منذ مايو/أيار 2016، على البقاء في زنزانه بمساحة مترين في متر ونصف، بسجن العقرب شديد الحراسة في عاصمة مصر، القاهرة؛ وذلك وفقًا لما ذكرته أسرته ومحاموه. واقتصرت مدة بقائه خارج الزنزانه على

الذهاب مرة واحدة في اليوم لدورة المياه لمدة 15 دقيقة. كما ينام على أرضية الزنزانة، ومعه القليل من الأغذية، ولا يُقدم له ما يكفي من الطعام، ويُسمح له بتلقي الزيارات مرة واحدة في كل 40 يومًا. كما أن حالته الصحية آخذة في التدهور. ففي 16 مارس/آذار 2017، فقد وعيه، ونُقل إلى عيادة سجن العقرب التي تفنقر إلى التجهيزات. ولم تنقله سلطات السجن بعد إلى مستشفى السجن لتلقي الرعاية الطبية التي تتطلبها حالته، على الرغم من أن أسرته طلبت ذلك في العديد من المرات.

وتحظر "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد نيلسون مانديلا") الحبس الانفرادي لفترات مطولة أو إلى أجل غير مسمى، وتصنفه كأحد ضروب "القيود أو الجزاءات التأديبية التي تصل إلى حد التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"؛ والتي لا يجب استخدامها بأي حال من الأحوال.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات المصرية إلى أن تُعيد محاكمة جميع من أُدينوا في القضية، أمام محكمة مدنية عادية، دون اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام؛ وفي إطار إجراءات تحترم المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتستبعد "الاعترافات" أو غير ذلك من أدلة، التي انتزعت تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- دعوة السلطات إلى أن تُنتهي الحبس الانفرادي لأحمد أمين غزالي أمين، مع العمل على احتجازه في ظل ظروف إنسانية، وعلى حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتوفير الرعاية الطبية الكافية له؛
- حث السلطات على أن تُصدر أمرًا رسميًا بوقف تنفيذ أحكام الإعدام، تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 28 إبريل/نيسان 2017 إلى الجهات التالية:

وزير الداخلية

معالي الوزير مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2794 5529

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg أو

HumanRightsSector@moi.gov.eg

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2391 1441

ويُرَجى إرسال نسخ إلى:

وزير الدفاع

سيادة الفريق أول صدقي صبحي

وزارة الدفاع

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 414 4248 \ +202 2 414 4247

البريد الإلكتروني: mc@afmic.gov.eg أو

mod@afmic.gov.eg

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرَجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الرابع للتحرك العاجل رقم: UA 91/16. لمزيد من المعلومات، أنظر:

<http://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/5490/2017/ar/>

تحرك عاجل

سجين داخل الحبس الانفرادي يُضرب عن الطعام

معلومات إضافية

نُقل أحمد أمين غزالي أمين، بصورة مؤقتة، عقب إضرابه عن الطعام من قبل، إلى سجن شبين الكوم بمحافظة المنوفية، الواقعة إلى شمال القاهرة، ليخوض امتحانات الجامعة، في فترة ما بين 11 ديسمبر/كانون الأول 2016 و8 فبراير/شباط 2017، وهناك احتُجز داخل الحبس الانفرادي؛ وبعد ذلك، أُعيد مجدداً إلى سجن العقرب. والتمس من سلطات السجن مرتين أن تُنهي حبسه الانفرادي، ولكن لم تلق مطالباته أي رد.

في 29 مايو/أيار 2016، أدانت محكمة عسكرية مصرية 26 متهمًا في قضية رقم 174 لعام 2015، بالانتماء لجماعة محظورة (جماعة "الإخوان المسلمين")، وحياسة أسلحة نارية ومتفجرات، والحصول على معلومات عسكرية سرية، دون تصريح؛ بينما برأت اثنين آخرين. وحكمت على ثمانية متهمين بالإعدام، بينما حكمت بسجن 18 متهمًا لمدد تتراوح من 15 إلى 25 عامًا. ووفقًا لما ذكره محاموهم، تجاهلت المحكمة العديد من شكاوى المتهمين بشأن اختفائهم قسرًا، وكذلك طلبهم بأن يُجري مسؤولو الطب الشرعي تحقيقًا حول مزاعم تعرضهم للتعذيب؛ فأخبرت أسر المتهمين ومحاموهم منظمة العفو الدولية بأن ذويهم مصابون بجروح، تضمنت حروق وكدمات في أجسامهم، وكذلك وقعت لهم إصابات في أيديهم.

واعتقلت قوات الأمن المتهمين في فترة ما بين 28 مايو/أيار 2015 و7 يونيو/حزيران 2015، وأخفقتهم قسرًا، لفترات وصلت في بعض الحالات إلى ما يزيد عن ستة أسابيع. واحتُجز 18 متهمًا داخل مقر "المخابرات الحربية" بمدينة نصر، بينما احتُجز متهم واحد في سجن العزولي العسكري داخل معسكرٍ عسكري بمحافظة الإسماعيلية. كما حوكم غيابيًا ثمانية مشتبه بهم، لم يتم اعتقالهم.

وأخبرت أسر المتهمين منظمة العفو الدولية بأنهم بحثوا عن ذويهم، في أثناء فترة اختفائهم قسرًا، لدى أقسام الشرطة والسجون ومكاتب النيابة للحصول على معلومات، ولكن السلطات أنكرت وجودهم رهن الاحتجاز لديها تارةً، وتجاهلت طلباتهم تارةً أخرى. ولم تعلم الأسر بأن ذويهم رهن الاحتجاز العسكري إلا في يوم 10 يوليو/تموز 2015، حينما شاهدوا تسجيلًا مصورًا أذاعته وزارة الدفاع بشأن القبض على "أخطر خلية إرهابية" في مصر، حيث تضمن المقطع مشاهد للمحتجزين "يعترفون" بانتمائهم إلى جماعات محظورة، وبمهاجمة مؤسسات عسكرية.

الاسم: أحمد أمين غزالي أمين، وعبد البصير عبد الرؤوف، ومحمد فوزي عبد الجواد محمود، ورضا معتمد فهمي عبد المنعم، وأحمد مصطفى أحمد محمد، ومحمود الشريف محمود، وعبد الله نور الدين إبراهيم موسى، وأحمد عبد الباسط محمد محمد، وخالد أحمد مصطفى الصغير، وأحمد مجدي سعيد ناجي، وعمر محمد علي محمد إبراهيم، وعبد الله كمال حسن مهدي، وصهيب سعد محمد محمد، وأحمد محمد سليمان إبراهيم، وعبد الله صبحي أبو القاسم حسين، وهشام محمد السعيد عبد الخالق عبد الله، وعبد الرحمن أحمد محمد البيالي، ومحمد محسن محمود محمد، وياسر علي محمد إبراهيم، وإيهاب أيمن عبد اللطيف سعيد، وعصام حسنين موسى شحاته

الجنس: ذكور

مصر بتاريخ: 17 مارس/آذار 2017

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 91/16 رقم الوثيقة: MDE 12/5893/2017